

السِّيَاسَة النَّقْدِيَّةُ الْإِسْرَائِيلِيَّةُ وَأَثَرُهَا عَلَى التَّضَخُّمِ فِي الْاِقْتِصَارِ الْفِلَسْطِينِي



محمد أحمد الحج صالح الرشق

أيار/ مايو 2023

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



فهرس المحتويات

1.....	فهرس المحتويات
2.....	ملخص
3.....	مقدمة
7.....	فرضيات الدراسة
7.....	أهمية الدراسة
7.....	أهداف الدراسة
8.....	حدود الدراسة
8.....	مجتمع الدراسة
8.....	منهجية الدراسة
9.....	تحليل البيانات
9.....	الدراسات السابقة
11.....	أولاً: مقدمة مفاهيمية في التضخم:
15.....	السياسة النقدية لمكافحة التضخم
15.....	ثانياً: أداء الاقتصاد الفلسطيني في فترة الدراسة 2012-2020
21.....	ثالثاً: بروتوكول باريس في المجال النقدي
26.....	رابعاً: التضخم في فلسطين 2012-2020 / تحليل
42.....	الخلاصة والاستنتاجات
45.....	توصيات الدراسة
46.....	Abstract



السياسة النقدية الإسرائيلية وأثرها على التضخم في الاقتصاد الفلسطيني

محمد أحمد الحج صالح الرشق¹

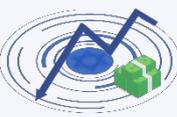
ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير السياسة النقدية الإسرائيلية على معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2012-2020، ولتحقيق أغراض الدراسة تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي كونه يتناسب مع هذه الظاهرة، ومن خلال التركيز على ثلاثة متغيرات مستقلة وهي: معدلات الفائدة التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي، وسعر صرف عملة الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار، ومعدلات التضخم في الاقتصاد الإسرائيلي. وتوصلت الدراسة إلى أنه لم يكن هناك أي تأثير للسياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في معدل الفائدة الرسمي الذي يحدده بنك إسرائيل المركزي، على معدل التضخم في فلسطين خلال الفترة 2012-2020.



وأما بالنسبة لتأثير سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار فيمكن القول إنه كان هناك تأثير إيجابي في بعض السنوات، وسلب في سنوات أخرى، وفقاً لارتفاع أو انخفاض سعر الصرف، ولا شك أنه كان هناك اتساقاً كبيراً في التغير بين معدلات التضخم في فلسطين مع التغيرات في معدلاتها في

¹ الأسير محمد أحمد الحج صالح الرشق، من قباطية، جنين. حكم بالسجن المؤبد و12 عاماً. حاصل على ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الدعوة الجامعية للدراسات الإسلامية، لبنان، وماجستير علوم سياسية من الجامعة المفتوحة العبرية.



"إسرائيل" في الفترة نفسها، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: إعادة النظر في اتفاق باريس، وبما يتناسب مع حاجات المواطن والاقتصاد الفلسطيني، ومطالبة الاحتلال بدفع المستحقات الناجمة عن فقدان عائد الإصدار لاستخدام الشيكل في المناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى تقليل المعاملات التجارية التي تتم بالشيكل الإسرائيلي، واستبدالها بمعاملات تعتمد الدينار الأردني والدولار الأمريكي.

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية	التضخم	الاقتصاد الفلسطيني
-----------------	--------	--------------------

مقدمة:

يواجه الاقتصاد الفلسطيني تحديات جسيمة، وعوائق مهولة تقف حائلاً في سبيل تقدمه، والارتقاء به، والتي لا يمكن تغافلها أو تناسيها والمتمثلة بوقوعه تحت الاحتلال:

حيث تعاني مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة من احتلال صهيوني استعماري استيطاني إحلالي، يسعى لاستجلاب المستوطنين الصهاينة، ووضع أبناء الأرض الفلسطينيين في بيئة طاردة تضطرهم للنزوح والهجرة، ولتفن انسحب الاحتلال من قطاع غزة سنة 2005 إلا أنه أبقى سيطرته على معابرها ومنافذها البرية والبحرية والجوية، وما يزال يمارس حصاراً قاسياً بحق أبنائها، وفي الضفة الغربية ما يزال يسيطر أمنياً وإدارياً على نحو 60% من أرضها، ويتحكم بمنافذها، ويتابع سياسة استيطانية منهجية أدت لبناء نحو 200 مستعمرة، كما يتحكم بحركة الأفراد والبضائع، ويضع مئات الحواجز، كما بنى جداراً عنصرياً عازلاً أضّر بشكل هائل بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين.²

² محسن محمد صالح وإقبال عميش وغنى جمال الدين، السلطة الوطنية الفلسطينية دراسات في التجربة والأداء 1994-2013 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015)، ص 341.





كما عانى الاقتصاد الفلسطيني من سياسة الإلحاق الاقتصادي لمناطق الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه، منع الاحتلال تنفيذ السلطة لمشاريع استراتيجية، كالمطار والميناء وإنتاج الكهرباء، أما حفر الآبار وبناء الطرق السريعة والبنى التحتية فتمت

بالحدود الدنيا، بما لا يتعارض مع استغلال الاحتلال لما فوق الأرض وما تحتها، وتلبية احتياجات الاحتلال وليس احتياجات الشعب الفلسطيني. وفوق ذلك لا يتردد في استخدام كافة الوسائل الوحشية في القتل والاعتقال والحصار، وتدمير المنازل والمشاريع الاقتصادية والبنى التحتية إذا ما واجه مقاومة من الشعب الفلسطيني، وعلى سبيل المثال فقد تسببت أساليب التنكيل والتدمير الإسرائيلية في أثناء انتفاضة الأقصى 2000-2005 بخسائر اقتصادية تقدر بنحو 15.6 مليار دولار، وتسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر 2008 ومطلع 2009 بخسائر مباشرة تقدر بنحو 2 مليار دولار، بينما تسبب عدوانه على القطاع صيف 2014 بخسائر مباشرة تقدر بنحو 2.8 مليار دولار.³

ولم يقف أمر الإلحاق الاقتصادي عند هذا الحد، ولم يجد في المقابل أي مناهضة، ومقاومة للانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي؛ بل اتجهت السلطة الفلسطينية لتوقيع اتفاق باريس مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث يُعدّ بروتوكول باريس الاقتصادي Protocol on Economic Relations الموقع في 1995/4/29، وهو الملحق لإعلان مبادئ "أوسلو"، الاتفاق التعاقد الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، والذي هدف إلى تكريس هيمنة الاحتلال على الاقتصاد.

ومن أبرز ما تضمنه بروتوكول باريس أنه أبقى على نظام الاتحاد الجمركي ما بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، وغياب الحدود الاقتصادية بين الطرفين، ونقل العلاقات الاقتصادية التي كانت

³ المرجع نفسه، ص 342.

قائمة ما قبل توقيع اتفاق أوسلو Oslo Accords، وحوّلها من حالة أمر واقع مفروض بقوة الاحتلال، إلى حالة تعاقدية متفق عليها بين الطرفين.



إن المتفحص لبروتوكول باريس يرى أن هذا الاتفاق ما هو إلا استمرار لتحكم الاحتلال بحركة البضائع والأفراد، وبالمعابر البرية والبحرية والجوية، وبالتالي التحكم بحركة الصادرات والواردات، كما تولى الاحتلال تحصيل عائدات الضرائب (المقاصة) للسلطة الفلسطينية، والتي تشكل نحو 60% من إيراداتها المحلية، واستخدام عملية تسليم أو منع تسليم هذه العائدات للسلطة كأداة ابتزاز وتركيع للشعب الفلسطيني.⁴

وقد نصّت المادة الرابعة من البروتوكول على إنشاء سلطة نقدية فلسطينية تتمتع بصلاحيات ومسؤوليات لتنظيم وتنفيذ السياسات المالية، وتعمل بمثابة مقرض وملاذٍ أخير للنظام المصرفي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبناءً عليه، أصدر رئيس السلطة الفلسطينية المرسوم رقم 184/1994 القاضي بتشكيل سلطة النقد، وفيما بعد صادق على قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم 2/1997، لتنظيم عمل سلطة النقد، وينصّ القانون على مهام سلطة النقد، ومسؤولياتها في تنظيم الأنشطة المصرفية، والاحتفاظ باحتياطي السلطة الفلسطينية من ذهب وعملات أجنبية وتوفير السيولة وغيره من الأعمال الخاصة بسلطة النقد.

كما ينصّ البروتوكول على أنه سيسمح الجانبان بعلاقات متبادلة بين بنوك كل منهما، وأنه سيكون لسلطة النقد الفلسطينية حقّ تحويل الشواكل الفائضة من البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية إلى بنك إسرائيل وإلى عملة أجنبية، على أن تُحدد هذه الكمية على أساس فائض أو عجز ميزان المدفوعات بين الطرفين، وتُشير البيانات الرسمية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الضفة والقطاع من 100% في سنة 1996: سنة الأساس، ليصل إلى

⁴ المرجع نفسه، ص 343.



166.2% في سنة 2008، أي أن هناك تضخماً في الأسعار خلال هذه الفترة بنسبة 66.2%، وهو ما يشكل زيادة سنوية قدرها 5.5%، وقد بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك 138.75% في سنة 2013، مقارنة لسنة 2004، أي بنسبة ارتفاع تُقدر بنحو 4.3% سنوياً.

وفي ظلّ تلك المعطيات السابقة فقد عانت السلطة الفلسطينية من الكثير من التخبط والعشوائية في بناء وتنفيذ رؤيتها التنموية والاقتصادية، ولم تقم بانتهاج سياسات تنموية تعمل على تعزيز القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني وتقوية المناعة المجتمعية، ولم تقدم برامج حقيقية تسعى للانفصال والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، ونحت العديد من الجوانب الاقتصادية منحىً استهلاكياً، بينما انشغل بعض المتنفذين بفكرة "الرفاه تحت الاحتلال" بدل أن ينشغلوا بالتفكير في "اقتصاد مقاوم" يكون رافعة للتخلص من الاحتلال،⁵ وهذا ما رسخه بروتوكول باريس.

ويؤثر هذا التضخم سلباً على الأفراد من خلال تراجع مستويات المعيشة لمحدودي الدخل وارتفاع معدلات الفقر، ومن ناحية أخرى، تأثيره على قطاع الأعمال كضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال للخارج، والتأثير السلبي بشكل عام على الحياة الاقتصادية وتقليص مؤشرات نمو الاقتصاد الكلي، من هنا فإن الدراسة تحاول البحث في العلاقة بين هذه المعطيات التضخمية والسياسة النقدية الإسرائيلية، ولن تبحث في المسببات التقليدية للتضخم في البلدان الناشئة. وعليه، فإن سؤال البحث الرئيس هو: إلى أي مدى تؤثر السياسة النقدية الإسرائيلية في زيادة معطيات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني؟ ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال، سنطرح أسئلة فرعية تساعدنا في الإجابة من خلال فصول البحث:

1. ما هي محاور العلاقة الرئيسة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي؟
2. ما هي السياسة النقدية الإسرائيلية؟
3. كيف ربطت اتفاقية باريس بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي؟
4. ما هي أسباب ومؤشرات وجود تضخم في الاقتصاد الفلسطيني؟
5. هل تؤدي السياسة النقدية الإسرائيلية إلى زيادة نسب التضخم في الاقتصاد الفلسطيني؟

⁵ المرجع نفسه.

فرضيات الدراسة:

1. هناك دلالات إحصائية تثبت أن السياسة النقدية الإسرائيلية تزيد من نسب التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.
2. على الرغم من انتهاء المدة الافتراضية لبروتوكول باريس، ما زال الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي في كل مفاصله، وخصوصاً في الأمور النقدية.
3. هناك دلالات إحصائية تثبت أن هناك أسباباً أخرى للتضخم في الاقتصاد الفلسطيني، عدا السياسات النقدية الإسرائيلية.
4. عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني التخلي عن الشيكل في إطار الاتفاقات الحالية والوضع السياسي القائم.

أهمية الدراسة:

1. يكشف البحث عن مدى تأثير الاقتصاد الفلسطيني بالسياسة النقدية الإسرائيلية.
2. يعالج البحث قضية التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، ليس فقط كونه تابعاً لاقتصاد إسرائيلي متطور، وإنما كنتيجة لتأثره بالسياسة النقدية الإسرائيلية.
3. يلفت انتباه المسؤولين الفلسطينيين والاقتصاديين والمختصين في المجال الاقتصادي إلى خصوصية الحالة الفلسطينية وأهمية هذه المشكلة، ومحاولة تقديم حلول عملية لها في إطار الإمكانيات المتاحة، ومن بينها دراسة إمكانية إلغاء التعامل بالشيكل والبقاء على الدينار والدولار.

أهداف الدراسة:

1. معرفة أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التسبب في زيادة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.
2. التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني.



3.  بيان الارتباط العضوي بين الاقتصاد الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، والاقتصاد الإسرائيلي المحتل الغاصب في إطار الاتفاقات الحالية.

4.  التأكيد على أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد تابع تحت الاحتلال، وتعتمد السلطة الفلسطينية اتباع سياسة استهلاكية وليست مناهضة للمحتل.

حدود الدراسة:

تتمثل في تحديد الأوضاع الاقتصادية وفقاً للحالة الفلسطينية 2012-2020.

مجتمع الدراسة:

يتكون من السياسة النقدية الإسرائيلية والسياسة النقدية للسلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي كأداة مهمة لعلاج التضخم، بالإضافة إلى الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين التي صدرت في تقارير التضخم الربعية عن سلطة النقد الفلسطينية منذ 2012-2020، باعتبار أن هذه الفترة كافية للوقوف على مدى تأثير السياسة النقدية الإسرائيلية على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين.

منهجية الدراسة:

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، بتحليل كثير من المعطيات والبيانات المنشورة في تقارير التضخم الربعية التي تنشرها سلطة النقد الفلسطينية وذلك من 2012-2020، وتحليل البيانات المقابلة للفترة نفسها في "إسرائيل" والتي تتعلق بنسبة الفائدة وتغيّرها في كل مرة، بالإضافة إلى أسعار صرف الشيكل، وتحليل المستوى العام للأسعار، ونسبة التضخم الإسرائيلية، وفحص التزامن من عدمه في كل من الفائدة وسعر الصرف مع زيادة أو نزول نسبة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، بهدف الوصول إلى

جواب عن سؤال البحث المذكور سابقاً، حيث سيتم إدخال المنهجيات المقارنة بين الأسعار والمعطيات في الفترات المذكورة بين الاقتصادين بشكل واضح.

تحليل البيانات:

اعتمد الباحث بالأساس على مقارنة معدلات التضخم في "إسرائيل" وتزامنها مع معدلات التضخم في فلسطين، ومعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني عند فرض قيود ومحددات على سلطة النقد الفلسطينية وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي، بالإضافة إلى محاولة اكتشاف



ارتفاع أو انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني استجابة لارتفاع أو انخفاض معدلات الفائدة المفروضة من قبل البنك المركزي الإسرائيلي، ولتغير أسعار صرف الشيكل الإسرائيلي كأداتين مهمتين للسياسة النقدية الإسرائيلية.

الدراسات السابقة:

بعد اطلاع الباحث على الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، فقد قام بترتيبها من الأحدث للأقدم كالتالي:

1. دراسة الديراوي سنة 2016؛ التي كشفت متطلبات إصدار عملة وطنية فلسطينية، إذ أن أدبيات الفقه الاقتصادي تؤكد على ضرورة استكمال بناء النظام النقدي والمصرفي بإصدار عملة وطنية تُسهم في بناء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، والذي يعاني من تشوهات واختلالات سببها التبعية الاقتصادية لـ"إسرائيل"، وخلصت الدراسة إلى أن غياب العملة الوطنية أثر سلباً على نمو



الاقتصاد الفلسطيني بمؤشرات النقدية الاقتصادية، وأدى إلى فقدان السلطة الفلسطينية لعائد الإصدار والذي يُقدر بنحو 150-200 مليون دولار سنوياً.

وقد أوصت الدراسة ببناء اقتصاد قومي وفعال، يُسهم في إنجاح إصدار عملة وطنية تستطيع اكتساب الثقة والمصدقية والقدرة على الحفاظ على قيمتها؛ لمواجهة التقلبات والاختلالات والصدمات المالية والاقتصادية.

2. دراسة قديح سنة 2015؛ هدفت إلى معرفة أهم المحددات والعوامل المؤثرة في معدلات التضخم في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة المذكورة من أجل الوصول إلى مقترحات تساعد في تخفيض معدلاته والتقليل من آثاره في الاقتصاد، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي ناقش معطيات؛ معدل النمو الاقتصادي، والإنفاق العام، والمساعدات الدولية، والدين العام، وأسعار الفائدة، والصرف، ومعدل البطالة وعرض النقد، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل التضخم، وكلاً من معدل النمو الاقتصادي وعرض النقد والعجز المالي ومعدل البطالة والانفتاح الاقتصادي.

بينما كانت العلاقة عكسية مع سعر الصرف والاستقرار السياسي، ولم يكن للإنفاق العام والمساعدات الدولية والدين العام ومعدل الفائدة أي تأثير على معدل التضخم في فلسطين، ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة: ضرورة إصدار عملة وطنية، وضرورة إعادة النظر في السياسات التجارية والاقتصادية بين السلطة و"إسرائيل"، ومحاولة الوصول لاتفاق جديد بدلاً لاتفاق باريس، يتناسب مع احتياجات الاقتصاد الفلسطيني من أجل تقليل حدة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

3. دراسة الديراوي سنة 2014، بعنوان: "العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطويرها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية - آفاق مستقبلية".

يُسلط هذا البحث الضوء على الأهمية الاستراتيجية التي تشكل مركزاً أساساً لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد، وتمكينه من إصلاح التشوهات الهيكلية الموروثة بسبب الاحتلال، وبلوغ هدف تقليص الارتباط التبعية بالاقتصاد الإسرائيلي، وتنويع العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي.



وهدف البحث إلى التعرف على العوامل المؤثرة على هيكل الاقتصاد الفلسطيني، ومحاولة التعمق في الاتفاقيات الاقتصادية، وتحديد الثغرات وأوجه القصور من وضوحها وفهم أبعادها، وكيفية تحسين مستقبل الاقتصاد الفلسطيني في ظلّ المتغيرات العربية بعد سنة 2010.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل البيانات والتقارير المنشورة وغير المنشورة وتقارير الجهاز المركزي للإحصاء، وقد توصل الباحث إلى نتائج منها:

- فشل تحقيق التعاون الاقتصادي المطلوب في الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة والدول العربية.
- نجاح "إسرائيل" في فرض علاقة اقتصادية غير متكافئة؛ باتباعها استراتيجية الاحتواء الشامل.
- فشل السلطة الفلسطينية في بناء إدارة اقتصادية تقوم بتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني.

← ومما يميّز هذه الدراسة التي نحن بصدددها، هو البحث في إمكانية وجود دور للسياسة النقدية الإسرائيلية في التسبب بزيادة معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، وهو الجانب الذي لم نجد دراسات أخرى تحاول معالجته، ولذلك كان الدافع لبحث هذه المسألة.

أولاً: مقدمة مفاهيمية في التضخم:



لقد بات التضخم النقدي، وتدهور قيمة العملة من أشهر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً في الفترة الأخيرة، ليس فقط على المستوى المحلي، بل أيضاً على النطاق العالمي، إن العالم يعيش الآن عصر التضخم، وذلك بعد أن تنامت العلاقات التجارية بين الدول وتطور نمو النقود، وانتشار الائتمان بشكل واسع والذي يؤدي إلى إيجاد النقود.

ولقد اختلفت المدارس الفكرية في تفسير ظاهرة التضخم باختلاف الظروف التي ساد فيها التضخم في كل فترة زمنية، وباختلاف أسباب تلك الظاهرة، ولكن اختلاف هذه المدارس لا يعني تناقضها،



وإنما في محاولة الوصول إلى مفهوم واضح وجامع لظاهرة التضخم، وتعدّ نظرية كمية النقود في الفكر الكلاسيكي أولى النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة،⁶ حيث رأت أن المستوى العام للأسعار يرتفع بزيادة كمية النقود في التداول بالنسبة نفسها وبالاتجاه نفسه، وأي تغيرات تحدث في الكميات النقدية لا بدّ أن تنعكس على الأسعار بالنسبة نفسها وبالاتجاه نفسه،⁷ فزيادة الإصدار النقدي، عرض النقود، ينجم عنه زيادة في الطلب على النقود، ومن ثم ارتفاع في مستويات الأسعار، ويترتب على زيادة عرض النقود انخفاضاً في قيمتها.⁸

وأما في الفكر النيو كلاسيكي، الكلاسيك الجدد، فقد ركز على الطلب على النقود وليس العرض، والتي تتحدد بناءً على رغبة الأفراد وحاجتهم إلى الاحتفاظ بالنقود،⁹ وهكذا يتحدّد التضخم وفقاً للتغيّر في النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار.¹⁰



كما أن الفكر الاقتصادي الإسلامي كان سبّاقاً في بحث ظاهرة التضخم، إذ يُعدّ تقي الدين المقرئ 845هـ من أوائل الكتاب الذين تكلموا عن أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (التضخم والأسعار)، حتى لُقّب المقرئ بأبي النقود،¹¹ حيث سرد في كتابه "إغاثة

والاجتماعية (التضخم والأسعار)، حتى لُقّب المقرئ بأبي النقود،¹¹ حيث سرد في كتابه "إغاثة

⁶ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2001)، ص 217 .

⁷ طاهر البياتي وخالد الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلّي، ط 2 (عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011)، ص 259 .

⁸ نبيل الروبي، نظرية التضخم (مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984)، ص 22 .

⁹ صالح الزبيدي، "دراسة تحليلية للتضخم في الجمهورية العربية اليمنية للفترة (1972م-1984م)" (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1990).

¹⁰ أحمد الجلال، "دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة (1990م-2003م)" (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2006)، ص 28 .

¹¹ قتيبة العاني، "التضخم النقدي وآثاره عند المقرئ وفيشر"، حلقة (1)، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، بنك دبي الإسلامي، عدد 473، 2020، ص 429 .

الأمة لكشف العمة" تاريخ الغلاء أو التضخم في مصر وحلّ أسبابه وآثاره، وميّز بين الأسباب الهيكلية والنقدية، وتلك المتعلقة بالسياسات العامة: أما الهيكلية فأهمها نقص الإنتاج الزراعي والحيواني، وأما السياسات العامة فتتمثل في عدم قيام الوالي أو السلطان بالضرب على أيدي المحتكرين والراشيين والمرتشين، أي أنه ركز على قلة عرض المحاصيل (السلع) وعلى زيادة عرض النقود، وهو بهذا اكتشف قبل علماء العالم القديم أو الحديث، أهم سبب للتضخم، حيث لم تكن زيادة عرض النقود في أيامه إلا لتغطية نفقات السلطان والأمراء وقامت دار السك بإصدار المزيد من النقود فازداد عرضها، ولم يقابل ذلك عرض السلع بالدرجة نفسها، فارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود حتى فقدَ الناس ثقتهم فيها ورفضوا التعامل بها، وهكذا وضع المقرزي يده على الأساس لنظرية كمية النقود التي صاغها بعده إرفينج فيشر Irving Fisher بنحو خمسة قرون.¹²

وأما المفكر الاقتصادي جون مينارد كينز John Maynard Keynes في الفكر الحديث فلم يرَ أن ظاهرة التضخم ترجع إلى الزيادة في كمية النقود، ولكنه رأى أنه عندما تصل الطاقة الإنتاجية إلى مرحلة التوظيف الكامل، فإن أي زيادة تظراً على حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها، والذي لا يمكن زيادته، فإنها تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.¹³ وقد أعادت المدرسة النقدية المعاصرة لشيكاغو بزعماء ميلتون فريدمان Milton Friedman، النظرية الكمية إلى الحياة عندما فسّر التضخم باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وقد انتشرت هذه الأفكار بعد حدوث "التضخم الركودي" التي ظهرت في سبعينيات القرن العشرين، وهي ظاهرة تزامن التضخم والبطالة عندما يكون الاقتصاد في حالة الركود الطويل والكساد.¹⁴

¹² المرجع نفسه، ص 497.

¹³ نايف الشبول، "التضخم في الاقتصاد الأردني" (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، 1981)، ص 28.

¹⁴ ناريمان قديح، "محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م)" (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015)، ص 31.



على خلاف المدارس الفكرية الاقتصادية السالفة الذكر، تناولت المدرسة الهيكلية تحليل التضخم في الدول النامية وتحديات النمو في تلك البلدان، حيث تعبر ظاهرة التضخم عن مجموعة من الاختلالات البنوية الهيكلية للنشاط الاقتصادي بأبعاده المختلفة،¹⁵ وقد ركزت النظرية الهيكلية على الطبيعة الهيكلية لتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية، وجمود الجهاز المالي والمصرفي فيها، وقلة مرونة عرض المنتوجات الغذائية، بالإضافة إلى الاتجاه العام نحو الاكتناز بدلاً من الادخار والاهتمام بالمضاربة في الأصول الرأسمالية،¹⁶ ونخلص إلى أن التضخم هو ارتفاع مطرد وملحوظ في المستوى العام للأسعار والانخفاض في القيمة الحقيقية لوحدة النقود بشكل متواصل.¹⁷

ومن الآثار الاقتصادية للتضخم؛ فقدان العملة لقيمتها الشرائية، وخصوصاً لأصحاب الدخل الثابتة، وفقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيمة، واختلال ميزان المدفوعات، وتوجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني، وارتفاع أسعار الفائدة والذي ينعكس سلباً على حجم المديونية، كما أن هناك آثاراً اجتماعية أهمها احتدام التمايز الاجتماعي بين الطبقات، وتفشي الرشوة والفساد الإداري، وهناك آثار سلبية أخرى، منها عدم الثقة بالنقود الوطنية، وضعف هيبة الدولة والنظام السياسي فيها.



¹⁵ محمد السمان ومحمد محبّك وأحمد شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلّي (عمّان: مكتبة دار الثقافة للنشر عمان، 1998)، ص 324.

¹⁶ رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980)، ص 32.

¹⁷ أنثس البكري ووليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق (الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002)، ص 197.

السياسة النقدية لمكافحة التضخم:

وهي مجموعة الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها السيطرة على عرض النقود،¹⁸ ومن هذه الأدوات سعر إعادة الخصم: وهو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأدوات التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية، فهو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية،¹⁹ حيث يلجأ البنك المركزي في حالة التضخم إلى رفع سعر الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل حجم النقود المتداولة، والأداة الثانية؛ هي عمليات السوق المفتوحة حيث يقوم البنك المركزي ببيع السندات في أثناء فترات التضخم بهدف تقليل كمية وسائل الدفع،²⁰ والأداة الثالثة؛ هي نسبة الاحتياطي الإلزامي التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية كوديعة لدى المركزي، وذلك للحدّ من قدرة البنوك على إيجاد النقود عبر القروض.²¹

ثانياً: أداء الاقتصاد الفلسطيني في فترة الدراسة 2012-2020:

يُعدّ اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة من الاقتصادات الناشئة التي تواجه مجموعة من العوائق والتحديات، وأهمها الاحتلال وتضييقاته، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض معدلات الدخل، وصغر حجم السوق وضعف الإنتاج، وكذلك يواجه الاقتصاد الفلسطيني بُنية تحتية مادية واجتماعية مدمّرة، خلفتها سنوات الاحتلال الإسرائيلي، وخصوصاً أن سلطات الاحتلال لم تكن تهتم ببناء البنية التحتية الفلسطينية بقدر ما كان يهتم بتدميرها وإيجاد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بفعل السياسات الإسرائيلية.

¹⁸ خالد الوزني وأحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، ط 3 (عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999)، ص 208.

¹⁹ جودة عبد الخالق وكريمة كريم، أساسيات النقود والبنوك (القاهرة، 1994)، ص 189.

²⁰ طاهر البياتي وخالد الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلّي، ص 357.

²¹ خالد الوزني وأحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، ص 208.



عندما نشأت السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو، تمّ التوقيع على الملحق الاقتصادي الذي جاء لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، "ويمكن القول إنه من حيث الشكل والمضمون، رسّخ هذا الاتفاق تبعية السياسات الاقتصادية الرئيسية: المالية والتجارية



ميرون بنفينستي

والنقدية وكل اشتقاقاتها الاجتماعية، لإسرائيل"،²² وقد وصف نائب رئيس بلدية القدس المحتلة سابقاً ميرون بنفينستي Meron Benvenisti العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بعد سنة 1994 بأنها تهدف إلى أن يتحقق في الاقتصاد الفلسطيني "الثراء الفردي والفر الوطني"، وبعد اتفاقيات أوسلو شهدت الفترة 1994-1999 نمواً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي وصل 69%، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27%.²³

ولكن مع بداية انتفاضة الأقصى سنة 2000، أُصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام، ولم يستعد عافيته إلا بعد سنة 2004، ثم عاد إلى التدهور في أعقاب الانتخابات التشريعية وما تبعها من حصار إسرائيلي، وعدم تحويل المستحقات للسلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية، وتقليص المساعدات الدولية. وفي أعقاب حرب 2008 على قطاع غزة عانى الاقتصاد الفلسطيني من انتكاسة كبيرة؛ الأمر الذي انعكس على نمو الناتج الإجمالي الذي لم ينم حتى نهاية سنة 2011 إلا بـ 42.3%، وهي نسبة تمثل 61% من نسبة النمو التي سُجلت خلال سنوات أوسلو 1994-1999،²⁴ فيما لم يُسجل نمو

²² خليل سرداح، "الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي" (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012)، ص 35.

²³ مسيف جميل وعصمت قزمار وإسلام ربيع، الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية (رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2020)، ص 6.

²⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2012 (فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين 2000-2011 إلا 6.32%، وهي نسبة تمثل 23% فقط من نسبة النمو التي سُجلت خلال سنوات أوصلو 1994-1999.²⁵

وقد شهدت الفترة 2012-2013 تراجعاً ملحوظاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب وصف صندوق النقد الدولي؛ بأن النمو ظلّ أضعف مما كان متوقعاً، مع استمرار الضغوط المالية المحفزة العامة، ويعزز ذلك المناخ الاقتصادي السائد بفعل الممارسات الإسرائيلية المثبطة والمعوقة للأنشطة والمشروعات الإنتاجية، ومن ثم فهو أحد عوامل التراجع في النمو الاقتصادي للسنتين 2012-2013.²⁶

على الرغم من تباين نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر السنوات الماضية، إلا أن معدل استهلاك الفلسطينيين ظلّ مرتفعاً وبلغ 144.2% من هذا الناتج سنة 2012، بينما انخفض الادخار بنسبة 44.2%؛ مما يعكس ثقافة التوسع الاستهلاكي دون انتهاج سياسة ترشيدية، خصوصاً وأن معظم المواطنين من ذوي الدخل المتدنية، ولا تفي دخولهم بتلبية احتياجاتهم الضرورية؛ مع خطورة تحويل اقتصاد شعبٍ تحت الاحتلال إلى اقتصادٍ استهلاكي أكثر من اقتصاداً إنتاجياً.²⁷

ويلاحظ تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2014، التي تميزت بتطورات وأوضاع استثنائية، وتحديداً العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي ألحق أضراراً بالغة بالبنية التحتية، والمؤسسات الإنتاجية، والمرافق العامة، والمساكن، مع استمرار الحصار وتدمير الأنفاق الحدودية. ولذلك فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.18% مقارنة بنسبة نمو 6.3% و 2.2% لسنتي 2012 و 2013 على التوالي؛ ليكون هذا التراجع هو الأول منذ سنة 2006 بعد عامين من التباطؤ، آخذاً في الحسبان فارق النمو بين الضفة والقطاع الذي يعكس التأثير المباشر على مجمل الناتج في مناطق السلطة الفلسطينية.²⁸

²⁵ ناريمان قديح، "محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية"، ص 12.

²⁶ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 311-312.

²⁷ المرجع نفسه، ص 314.

²⁸ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 340.



وعلى مستوى سنة 2015، فإن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بمعدل نمو 3.5%، وكحصيلة ربعية متقلبة كان الربع الأول امتداداً للظروف الاستثنائية لسنة 2014، وقد شهدت بداية ملحوظة لبرامج إعادة الإعمار مما مثل خطوة لتعافٍ حذر للاقتصاد الفلسطيني؛ خصوصاً أن أحداث الانتفاضة الجديدة امتدت آثارها إلى الاقتصاد الفلسطيني الذي عانى من خسائر قدرها 1.3 مليار دولار منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2015 وحتى كانون الثاني/ يناير 2016.²⁹

كما يلاحظ في الفترة 2014-2017 تباين في نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ كان سالباً سنة 2014؛ نظراً للحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة، غير أن الناتج أخذ في التحسّن فتزايد ليصل إلى 3.4% سنة 2015 و 4.7% سنة 2016، ولكن جاءت تقديرات سنة 2017 مخيبة للآمال استناداً إلى النتائج الفعلية للربع الثالث لسنة 2017 حيث بلغ هذا النمو 2.6% فقط.³⁰



وكان صندوق النقد الدولي قد أكد في تقريره أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017 سيتباطأ لنحو 3% (مقابل نحو 4% في السنة السابقة) استناداً لنمو مقداره 2.7% في الضفة، و 4.5% في غزة، وهذا النمو يقود إلى خفض في نصيب الفرد من

الناتج، وهذه النسبة تُعدّ أقل بكثير من مستوى استيعاب العدد الكبير للشباب الجدد لسوق العمل، وربط أي تحسن مؤثر ودائم في آفاق النمو بالقدرة على الالتزام بـ"عملية سلام جديدة" وحدوث انفراج سياسي؛ مع أن الأولى أن يربطها بتحرير الأرض وإنهاء الاحتلال، ويُعدّ إطلاق أو إعادة إحياء النمو وتوليد فرص عمل فلسطينية كافية التحدي الرئيسي في ظلّ صعوبات، أبرزها: عدم اليقين السياسي المتزايد، وتراجع تدفقات المعونة الخارجية، وعدم كفاية الاستثمار المتدفق للبلاد، والقيود المفروضة على حركة المبادلات، وتنقل الأفراد بين الضفة وغزة من جهة وبين أراضي السلطة الفلسطينية والخارج من

²⁹ المرجع نفسه، ص 341.

³⁰ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016-2017 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018)، ص 101.

جهة أخرى، وعليه، فإن الاختناقات التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته هي السبب المباشر لبطء هذا النمو.³¹

وشهدت سنة 2019 بداية تحسن للنمو بلغ 4.1% في الربع الأول على أساس سنوي أعقبه تراجع في الربع الثاني إلى 2.3% في ضوء أزمة المقاصة وتقلص المنح، ثم تراجع بشكل أكثر حدة في النمو لنحو 0.6% في الربع الثالث لتتأثر مكونات الطلب الكلي بالأزمات المالية السائدة، واستمر النمو عند مستوى متدنٍ أيضاً في الربع الأخير بلغ 0.9%؛ لتكون محصلة النمو لسنة 2019 هي 1.2%.³² وعليه، فإن متوسط النمو لسنتي 2018-2019 ظلّ منخفضاً، واستقر عند 1.2%، بما يعكس استمرار الممارسات الإسرائيلية التي تمنع الفلسطينيين من استغلال مواردهم، وتحول دون اتخاذ قرارهم المستقل، هذا بجانب تداعيات الانقسام الفلسطيني.³³



وفي سنة 2020 انكمش الاقتصاد الفلسطيني بنحو 11%، وهو الأكبر منذ سنة 2002.³⁴ وقد كانت سنة 2020 فلسطينياً الأسوأ؛ حيث شهدت تراجعاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل غير

³¹ المرجع نفسه، ص 102.

³² محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018-2019 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 93.

³³ المرجع نفسه.

³⁴ انظر تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2020، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>





مسبوق، لأسباب عدة أبرزها: الجائحة الوبائية COVID 19 التي فرضت تطبيق حالة الطوارئ، والقيود على حركة النشاط الاقتصادي، ومزاولة العمل الإنتاجي الذي اقتصر على الأنشطة التي تلبي الاحتياجات الضرورية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والشرطية ووحدات الحكم المحلي.³⁵

وبشكل عام بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2012-2020 نحو 1.74%،³⁶ وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 3,300 دولار،³⁷ أي أنه تراجع خلال الفترة 2012-2020 بمتوسط قدره 1.04% سنوياً، كما بلغ متوسط معدلات البطالة خلال هذه الفترة نحو 25.1%،³⁸ وفيما يلي نرفق الناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة، بالإضافة إلى نصيب الفرد منه.



وقد لعبت المعوقات الإسرائيلية السابقة دوراً كبيراً في تكبيل النمو الاقتصادي الفلسطيني؛ فوفقاً لتقرير أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) فإن الإغلاقات الإسرائيلية بصورها المختلفة،

³⁵ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020-2021 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، ص 94.

³⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019 (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)، ص 17.

³⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020 (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

³⁸ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2020، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>



والمرتبطة بديمومة الاحتلال، قد كَبَّدت الاقتصاد الفلسطيني نحو 58 مليار دولار خلال الفترة 2000-2019، أي بمتوسط سنوي قدره 2.9 مليار دولار.³⁹

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة ونصيب الفرد منه (سنة الأساس 2015) في الفترة 2012-2020⁴⁰

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار)	12,886.9	13,492.4	13,471.1	13,972.4	15,211	15,426.9	15,616.2	15,764.4	14,015.4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	3,242.1	3,314.5	3,233	3,277.9	3,489.8	3,463.1	3,417.7	3,364.5	2,913.9

ثالثاً: بروتوكول باريس في المجال النقدي:

يُعدّ التضخم في فلسطين إلى حدٍّ كبير تضخماً مستورداً، ويُظهر اعتماداً كبيراً على الأسعار العالمية، خصوصاً بسبب الحالة والظروف شبه الفريدة التي يعيشها هذا الاقتصاد كونه من الاقتصادات الناشئة؛

³⁹ محسن محمد صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2020-2021، ص 94.

⁴⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019، ص 17؛ وسلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي (فلسطين: سلطة النقد الفلسطينية، 2020)، ص 74؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2018 (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).



ولكن أيضاً بسبب التبعية الكبيرة والمقييدات التي عانى منها منذ بدء الاحتلال، وبسبب ما فرضه بروتوكول باريس من قيود في شتى المجالات وخصوصاً في مجال السياسة النقدية.

ولقد أسفرت مفاوضات "السلام" بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية إلى توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية في 1994/4/29، ويتضمن هذا الاتفاق 11 مادة وثلاث قوائم سلعية، وأما المادة موضوع دراستنا التي حددت الترتيبات النقدية خلال الفترة الانتقالية لمناطق السلطة الفلسطينية، وعلاقتها مع الحكومة الإسرائيلية فهي المادة الرابعة من البروتوكول الاقتصادي، ويمكن الحديث عن ثلاث نقاط مهمة في إطار المادة الرابعة من بروتوكول باريس:⁴¹



1. إنشاء سلطة النقد الفلسطينية للقيام بجميع وظائف

البنك المركزي، بدون أهم وظيفة له، ألا وهي إصدار العملة الوطنية، وبالتالي أفقدت سلطة النقد إمكانية تفعيل السياسة النقدية، سواء في التحكم في عرض

النقد أم في تحديد سعر الفائدة.⁴²

2. استمرار استخدام الشيك الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية كإحدى العملات الرئيسية المتداولة، وبدون مطالبة الحكومة الإسرائيلية بأي مبالغ مقابل استخدام العملة الإسرائيلية والتي تعود فائدة استخدامها على البنك المركزي الإسرائيلي، حيث كان من المفروض على السلطة المطالبة بما "والتي لا تقل عن 61 مليون دينار أردني [نحو 86 مليون دولار أمريكي] سنوياً".⁴³ وهكذا ظل الاقتصاد الفلسطيني تحت تأثير سعر الصرف للشيك، والسياسات النقدية الإسرائيلية. كما أن عدم وجود عملة وطنية يحرم السلطة من عائدات الإصدار "إيراد سك العملة Seigniorage"، وكذلك

⁴¹ للاطلاع على بنود اتفاق باريس، انظر موقع المقتفي في: <https://muqtafi.Birzait.Edu/interDocs/txt/352.htm>

⁴² مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (نابلس: الدائرة الاقتصادية، 1994)، ص 67.

⁴³ محمد الجعفري، الاتفاقية التجارية الأردنية (متطلبات التعديل)، سلسلة تقارير الأبحاث، رقم 14 (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية الدائرة الاقتصادية، 1997)، ص 4.
ملاحظة: الدينار الأردني يساوي 1.41 دولار أمريكي تقريباً.

يجرمها من إصدار سندات وأذونات خزينة بالعملة المحلية لتمويل عجز الموازنة وإدارة السياسة النقدية والمالية.

3. ← سمح الاتفاق النقدي لسلطة النقد الفلسطينية بتحويل فائض عملة الشيكال في مناطق السلطة إلى عملات أجنبية حسب الكمية الزائدة من الشواكل في ميزان المدفوعات، ولكن ميزان المدفوعات الفلسطيني مع "إسرائيل" لا يمكن أن يحقق أي فائض،⁴⁴ ولم يقبل بنك إسرائيل ولا البنوك الإسرائيلية بتحويل الكميات الفائضة من الشيكال الإسرائيلي لدى البنوك الفلسطينية إلى البنوك الإسرائيلية لاستخدامها في تسديد التزامات عملائها تجاه البنوك الإسرائيلية أو لصرفها إلى عملات أخرى.⁴⁵ ولكن هذا الاتفاق أسهم أيضاً في إضعاف القاعدة الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب أن ضريبة القيمة المضافة 17%، وهي القيمة في "إسرائيل"، لا يجوز للسلطة الفلسطينية تخفيضها بأكثر من 2% لتصل إلى 15%، وهي نسبة مرتفعة جداً بالقياس مع حاجة ومستوى الاقتصاد الفلسطيني،⁴⁶ وترتب على هذا ازدياد نسب الفقر المدقع، كما يُجبر هذا البروتوكول الاقتصاد الفلسطيني على السلع المستوردة أن تكون مطابقة للمعايير والمواصفات الإسرائيلية، وهي أكثر صرامة من المعايير الدولية، الأمر الذي يزيد من تكاليف استيرادها وعمل الاقتصاد الفلسطيني فوق طاقته.⁴⁷

كما فرض اتفاق باريس رسوماً جمركية على الواردات مثل تلك المفروضة على الواردات الإسرائيلية، بالرغم من الفجوة الكبيرة بين اقتصاد البلدين، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية

⁴⁴ عبد الفتاح نصر الله، "إصدار العملة الفلسطينية - الواقع والآفاق" (رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، 2000)، ص 34.

⁴⁵ عمر عبدالرازق، الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات ذات العلاقة بالقطاع النقدي وأثرها على القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام (رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2016)، ص 5.

⁴⁶ ورقة خلفية: لقاء الطاولة المستديرة (8)، كيف يمكن تعديل الإنفاق الاقتصادي لعام 1994م بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل؟، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين، 2019، ص 4، انظر: <https://mas.ps/publications/2889.html>

⁴⁷ أمانة الأونكتاد، "الاقتصاد الفلسطيني وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال"، من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، جنيف: الأمم المتحدة، 2012)، ص 43، انظر: https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2011d1_ar.pdf



في فلسطين وخصوصاً المستوردة منها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية أمام المنتجات الإسرائيلية محلياً ودولياً،⁴⁸ وفي نقاش الطاولة المستديرة لمعهد السياسة الاقتصادية الفلسطيني (ماس) خلصَ إلى أن السياسة النقدية الفلسطينية مقيدة بشكل كامل لارتباطها بالسياسة النقدية الإسرائيلية، خصوصاً أنه لا يُسمح لها بإصدار عملة فلسطينية،⁴⁹ حيث إن عدم توفر عملة وطنية يحدّ من القدرة على استخدام بعض الأدوات النقدية اللازمة للتأثير على الكتلة النقدية في السوق النقدي، وخصوصاً "قيام سلطة النقد الفلسطينية بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض للمحافظة على سلامة النظام المصرفي ضمن أسعار الفائدة التي تتفق عليها"، بالإضافة لذلك "لا تستطيع القيام بسياسة السوق المفتوحة للتحكم في عرض النقد داخل مناطق السلطة لعدم المقدرة على إصدار السندات والأذونات الحكومية بدون توفر العملة الوطنية".⁵⁰



ويتعامل الاقتصاد الفلسطيني وفقاً لبروتوكول باريس بثلاث عملات أجنبية؛ الدولار، والدينار، والشيكل، وهذا يحتم على سلطة النقد الفلسطينية تطبيق بعض الإجراءات الرقابية التي تماثل في الغالب الإجراءات نفسها والنسب المفروضة في

الدول صاحبة هذه العملات، مثل نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالمصارف التي تقوم بفرض نسب مختلفة حسب نوع العملة، حيث تختلف النسبة بين عملات الدولار والدينار والشيكل على التوالي 10%، و14%، و8%،⁵¹ وهذا يسبب الإرباك في الرقابة على هذه العملات، حيث إن نسبة

⁴⁸ وزارة الاقتصاد الوطني، البدائل الاقتصادية لاتفاقية باريس، ص 6، انظر: <http://www.mne.ps>

⁴⁹ ورقة خلفية: لقاء الطاولة المستديرة (8)، كيف يمكن تعديل الإنفاق الاقتصادي لعام 1994م بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل؟، ص 4.

⁵⁰ عبد الفتاح نصر الله، "إصدار العملة الفلسطينية - الواقع والآفاق"، ص 84.

⁵¹ باسل عورتاني، الجنيه الفلسطيني والقطاع البنكي ومؤسسات الإقراض (رام الله، فلسطين: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، 1998).

الاحتياطي على الشيكال بقيت بيد البنك المركزي الإسرائيلي حسب اتفاقية باريس التي تُجبر سلطة النقد الفلسطينية على تطبيق النسبة نفسها المتبعة في "إسرائيل"،⁵² وقد أثرت هذه العملات على القطاعات الاقتصادية بشكل سلبي من ناحيتين:

1.  تذبذب أسعار صرفها وبدون تعويض من السلطات النقدية التابعة لهذه العملات.
2.  عدم تعويض الاقتصاد الفلسطيني عن ضريبة استخدام العملات الأجنبية، والتي تحقق عوائد دورية تعود على الدول صاحبة العملات المتداولة.⁵³

وبما أنه يتم احتساب مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين بعملة الشيكال الإسرائيلي في ظل غياب عملة وطنية، كما أن الشيكال هو العملة المستخدمة في عمليات البيع والشراء اليومية، سيتم تحليل بيانات التقارير الربعية لسلطة النقد الفلسطينية الممتدة بين 2012-2020، بالإضافة إلى منشورات أداء الاقتصاد الفلسطيني للفترة ذاتها التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولكن لن يتم التركيز على كل أسباب التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أُشبع بحثاً في دراسات أخرى، وإنما سيقصر هذا العمل على تلك الأسباب المحتملة والمتعلقة بالسياسة النقدية الإسرائيلية، وسيتمّ التركيز على أسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي، بالإضافة إلى أسعار صرف الشيكال مقابل الدولار، كما أن انخفاض وارتفاع قيمة الشيكال، وعدم القدرة على ضبط التذبذب له أثر على أداء التجارة الخارجية الفلسطينية "فمن المعلوم أن المستورد الفلسطيني الذي يستورد من الخارج يدفع قيمة البضائع بعملة غير الشيكال، وتحدث هنا خسارة بسبب فروق الأسعار بين الوقت الذي قام به بشراء الدولار والوقت الذي قام فيه باسترجاع رأس ماله"،⁵⁴ والذي استدعى هذه الدراسة هو ثلاث عبارات كانت الحافز في البحث عن أسباب أخرى للتضخم في السوق الفلسطيني، لم يتم دراستها من قبل، عدا الأسباب التي أثريت بحثاً في السابق:

⁵² عبد الفتاح نصر الله، "إصدار العملة الفلسطينية - الواقع والآفاق"، ص 61.

⁵³ المرجع نفسه، ص 66.

⁵⁴ خليل سرداح، "الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي"، ص 95.



- أ. يلاحظ أن ارتفاع الأسعار في "إسرائيل" ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني.⁵⁵
- ب. التغيرات في معدل التضخم في فلسطين متسقة بشكل كبير مع التغيرات في معدل التضخم في "إسرائيل".⁵⁶
- ج. وتظهر معدلات التضخم الشهري في فلسطين متزامنة مع معدلات التضخم الشهرية في "إسرائيل".⁵⁷

رابعاً: التضخم في فلسطين 2012-2020 / تحليل:

لقد اعتمد هذا التحليل على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية حول تقارير التضخم الربعية وذلك حسب توافرها في التقارير والنشرات الرسمية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات البنك المركزي الإسرائيلي.⁵⁸

ولقد اعتمدت أربع سنوات أساس بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي وقبل فترة الدراسة، وهي: 1996، و2004، و2010، و2018، وفيما يلي سيتم تحليل بيانات التضخم بعد سنة 2012:



في بداية سنة 2011 كان الاقتصاد العالمي قد بدأ تعافيه من الأزمة المالية التي بدأت في أمريكا في سنة 2008، أزمة الرهن العقاري، وقد نما الاقتصاد العالمي خلال سنة 2012 بنسبة 3.2%،⁵⁹ وفيما يتعلق بـ"إسرائيل" فقد

تباطأ الاقتصاد الإسرائيلي وسجل نمواً قدره 3.1% في سنة 2012، وأما على الصعيد المحلي، فقد شهد

⁵⁵ محمد رجب، "أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين" (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011)، ص 91.

⁵⁶ عبد الفتاح نصر الله، "إصدار العملة الفلسطينية - الواقع والآفاق"، ص 111.

⁵⁷ المرجع نفسه.

⁵⁸ موقع البنك المركزي الإسرائيلي، انظر: www.boi.org.il

⁵⁹ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2012، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>

الأداء الاقتصادي الفلسطيني تحسناً ملحوظاً، بالأساس نتيجة لتحسن أوضاع قطاع غزة،⁶⁰ ولقد سجل مؤشر غلاء المعيشة، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، خلال سنة 2012 ارتفاعاً نسبته 2.78% مقارنة مع سنة 2011 ليصل إلى 136.4 مقارنة مع 132.71 في سنة 2011 (سنة الأساس 2004)،⁶¹ مقارنة مع متوسط تضخم سنوي 2.88% لسنة 2011 في الاقتصاد الفلسطيني، و2.2% في الاقتصاد الإسرائيلي.⁶²

ويمكن أن نلاحظ هنا أن هذا الانخفاض في معدلات التضخم في "إسرائيل"، واتساقاً معها أيضاً في فلسطين جاء متزامناً مع تخفيض البنك المركزي الإسرائيلي لنسبة الفائدة، في جميع أرباع سنة 2012 وفق النسب التالية: 2.75%، و2.5%، و2.25%، و2%،⁶³ ونحن نعلم أنه في حالة التضخم يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية، ومن ضمنها رفع وليس خفض سعر إعادة الخصم، والذي يترتب عليه قيام البنوك التجارية برفع سعر الخاص بها (أي سعر الفائدة الذي تقرض به عملائها)، والذي يؤدي إلى رفع تكلفة القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي، والذي يؤدي إلى رفع تكلفة القروض التي تقدمها تلك البنوك لعملائها،⁶⁴ وقد سجلت كل من فلسطين و"إسرائيل" معدلات تضخم 2.7% و1.6% على الترتيب في سنة 2012، وهكذا يمكن أن نستنتج أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية المتمثلة في سعر إعادة الخصم أي تأثير في معدلات التضخم.

وأما بالنسبة لمتوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار، فقد سجل انخفاضاً بين سنّي 2011 و2012 من 3.57 إلى 3.85 شيكل،⁶⁵ وكانت الباحثة ناريمان قديح⁶⁶ قد أشارت إلى وجود علاقة

⁶⁰ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2013، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>

⁶¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012 (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)، ص 24.

⁶² خليل سرداح، "الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي"، ص 193.

⁶³ موقع البنك المركزي الإسرائيلي، انظر: www.boi.org.il

⁶⁴ خالد الوزني وأحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، ص 307.

⁶⁵ خليل سرداح، "الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي"، ص 194.

⁶⁶ ناريمان قديح، "محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية"، ص 95.



عكسية بين سعر الصرف وبين معدل التضخم، وبينت أنه كلما ارتفع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي بمقدار شيكل واحد، سوف يؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم بمقدار 4.4% عند ثبات المتغيرات الأخرى، وهذا ينطبق على فترة دراستها 1995-2013، كما أن هذا يوافق النظرية الاقتصادية: في أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية، أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، يعمل على رفع الأسعار، ولكن هذه النتيجة تعتبر منطقية في مثل حالة الاقتصاد الفلسطيني، حيث انخفاض سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار يعمل على رفع أسعار الواردات، التي هي في الغالب سلع استهلاكية، وتزداد قوة سعر الصرف وسرعته على الأسعار مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع الاستهلاكية.

وهكذا نجد أيضاً هنا أن معدلات التضخم في فلسطين و"إسرائيل" قد سجلت انخفاضاً بين سنّي 2011-2012 بالرغم من انخفاض متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار، وهكذا نجد مرة أخرى عدم وجود تأثير للسياسة النقدية الإسرائيلية فيما يخصّ تأثير سعر صرف الشيكل على التضخم.



كان الاقتصاد العالمي قد مرّ في سنة 2013 بحالة من التراجع بسبب أزمة الديون الأوروبية واستمرار تباطؤ اقتصادات الدول الصاعدة والنامية، وسجل الاقتصاد الإسرائيلي تسارعاً في النمو بعد نوع من التباطؤ في بداية العام، وأما

الاقتصاد الفلسطيني فقد تباطأ منذ بداية العام بسبب تراجع الإنفاق الاستهلاكي.⁶⁷ وسجلت معدلات التضخم العالمية في سنة 2013 انخفاضاً وذلك بشكل عام لانخفاض الطلب العالمي حيث سجل 3.2%، وفي المقابل سجلت "إسرائيل" ارتفاعاً في معدل التضخم قدره 1.8% مقارنة بـ 1.6% في سنة 2012.⁶⁸

⁶⁷ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2013، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>

⁶⁸ المرجع نفسه.

وأما في فلسطين فقد سجل مؤشر غلاء المعيشة، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، خلال سنة 2013 ارتفاعاً نسبته 1.72% مقارنة مع سنة 2012، ليصل إلى 138.75 مقارنة مع 136.4 في سنة 2012 (سنة الأساس 2004)؛⁶⁹ (لأول مرة أقل من المعدل المسجل في إسرائيل = 1.8%) مقارنة بـ 2.7% في سنة 2012.⁷⁰

وإذا فحصنا تأثير نسبة الفائدة التي يفرضها البنك المركزي الإسرائيلي، وعلمنا أنه غيّر نسبة الفائدة خلال 2013 أربع مرات: 2%، و1.75%، و1.5%، و1.25%؛⁷¹ أي أنه غيرها باتجاه الانخفاض، مع أنه في حالة التضخم (غير المرغوب) يجب أن يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية ومن ضمنها رفع—وليس خفض—سعر إعادة الخصم،⁷² ولكن يجب أن نعلم هنا أن بنك إسرائيل كان يستهدف مستوى تضخم بين 1-3% وكان معدل التضخم في سنة 2012 يساوي 1.6% وصعد إلى 1.8% في سنة 2013، أي أن تخفيض نسبة الفائدة ساعدت على رفع معدل التضخم، ولكن ضمن المعدل المستهدف.

وما يهمنا هنا، كيف انعكس ذلك على التضخم في فلسطين؟ وكما نعلم فإن معدل التضخم انخفض إلى 1.7% في سنة 2013 مقارنة مع 2.7% في سنة 2012، وكان هذا بالتزامن مع خفض نسبة الفائدة وليس رفعها، الأمر الذي يعني أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في نسبة الفائدة أي تأثير على معدلات التضخم في فلسطين في سنة 2013.

وبالنسبة إلى متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار، فقد سجل ارتفاعاً بين سنتي 2012 و2013 من 3.86 إلى 3.61 شيكل،⁷³ وكنا قد عرفنا بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وبين

⁶⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2013 (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014)، ص 21.

⁷⁰ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2013، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>

⁷¹ قاعدة بيانات البنك المركزي الإسرائيلي، موقع البنك المركزي، انظر: www.boi.org.il

⁷² ناريمان قديح، "محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية"، ص 48.

⁷³ المرجع نفسه.



معدل التضخم، أي بارتفاع سعر صرف العملة المحلية، أي بانخفاض سعر الصرف الأجنبي، يعمل على خفض الأسعار، ومعدل التضخم في فلسطين انخفض بين سنتي 2012 و2013 من 2.7% إلى 1.7%، ويُشير هذا أنه قد يكون هناك تأثير إيجابي باتجاه خفض معدل التضخم لسعر صرف الشيكل مقابل الدولار، مع أن معدل التضخم الإسرائيلي زاد بدلاً من أن ينقص!

وقد سجل أداء الاقتصاد العالمي في سنة 2014 تراجعاً في معظمه، وذلك بسبب الأداء الضعيف للاقتصاد الأمريكي والدول المتقدمة والصاعدة والنامية على حدٍ سواء، حيث هبطت معدلات النمو ما دون 2% على مستوى العالم،⁷⁴ وكذلك الأمر كان في الاقتصاد الإسرائيلي، ولكن التراجع الذي سجله كان بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تموز/ يوليو 2014، وأما الاقتصاد الفلسطيني فقد سجل معدلات نمو لافتة في بداية العام تجاوزت 7% نتيجة لتحسن أداء اقتصاد الضفة، ولكنه سجل في وسط العام تراجعاً قدره 1.1- % بسبب انكماش الاقتصاد الغزي بعد العدوان بنسبة 7.1- %.⁷⁵

وفي "إسرائيل" تمّ تسجيل معدلات تضخم منخفضة جداً خلال سنة 2014 وكان متوسطها انكماشاً في الأسعار قدره 0.2- % . وتجدر الإشارة هنا إلى أن ضعف أداء الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة السابقة دفع البنك المركزي إلى تخفيض أسعار الفائدة على الشيكل إلى نسبة متدنية تاريخياً، وأدى ذلك لانخفاض سعر فائدة الإقراض على الشيكل في فلسطين،⁷⁶ وقد سجّل مؤشر غلاء المعيشة، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، خلال سنة 2014 ارتفاعاً نسبته 1.86% مقارنة مع سنة 2013 ليصل إلى 109.42 (سنة الأساس 2010).⁷⁷

⁷⁴ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2014، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>

⁷⁵ المرجع نفسه.

⁷⁶ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2015، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>

⁷⁷ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2014، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>

في سنة 2014 واصل البنك المركزي الإسرائيلي تخفيض نسبة الفائدة الرسمية، حيث تمّ تغييرها ثلاث مرات وهي: 1%، و0.75%، و0.5%⁷⁸ وتزامن هذا مع حدوث انخفاض في معدل التضخم في "إسرائيل" الذي سجل 0.2%- مقارنة مع 1.8% في سنة 2013، وهذا يوصلنا إلى استنتاج أن السياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في تخفيض نسبة الفائدة لم يكن لها أي تأثير على معدلات التضخم الإسرائيلية، وللإجابة عن السؤال كيف انعكس ذلك على معدلات التضخم الفلسطينية، نجد أنه لم يكن لذلك أي تأثير أيضاً، خصوصاً وأن معدل التضخم ظلّ ثابتاً على النسبة نفسها التي سجلها في سنة 2013، والتي بلغت حينها 1.7%، وأما تأثير سعر الصرف فتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار بين سنّي 2013 و2014 من 3.61 إلى 3.58 شيكل ولم يكن لذلك أي تأثير، حيث لم تنزل معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني حيث بقي ثابتاً على ما كان عليه في سنة 2013.

في سنة 2015 تباينت الدول المتقدمة في معدلات النمو التي سجلتها، وقد وقف الاقتصاد الأمريكي شبه وحيد بأداء يفوق التوقعات، وأما بقية العالم المتقدم، فأظهرت إشارات أذرت ببوارد أزمة مالية جديدة،⁷⁹ وبعد تسارع في نمو الاقتصاد الإسرائيلي في بداية سنة 2015، بدت مظاهر التراجع والتباطؤ جلية على خلفية تراجع الصادرات وتباطؤ الاستهلاك وضعف الاستثمار، وأما الاقتصاد الفلسطيني فقد شهد انكماشاً في النصف الأول من العام، متأثراً باستمرار الانكماش في قطاع غزة على خلفية الانهيار الاقتصادي بعد العدوان على غزة، ولكن أيضاً بسبب الأزمة المالية وأزمة الرواتب وتراكم متأخرات القطاع الخاص، ولكن في النصف الثاني من العام، شهد الاقتصاد الفلسطيني عودة للنمو وذلك بسبب انتعاش نسبي في الضفة وانفراج الأزمة المالية للحكومة وعودة انتظام الرواتب للقطاع العام.⁸⁰

⁷⁸ قاعدة بيانات البنك المركزي الإسرائيلي، موقع البنك المركزي، انظر: www.boi.org.il

⁷⁹ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2015، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>

⁸⁰ المرجع نفسه.



في سنة 2015، شهد العالم وتيرة انخفاض في أسعار السلع الأساسية استمرت حتى نهاية العام، وأثرت إيجاباً على تحفيز الاستهلاك العالمي، وانعكس على معدلات التضخم العالمية التي تراجعت من 2.8% في نهاية سنة 2014 إلى 2.5% في نهاية سنة 2015، وقد سجلت "إسرائيل" طوال العام معدلات تضخم انكماشية كان متوسطها 1.5-0%، وأما في فلسطين فقد شهدت معدلات التضخم في سنة 2015 تراجعاً وسجل متوسط التضخم 1.4%،⁸¹ وسجل مؤشر غلاء المعيشة، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، خلال سنة 2015 ارتفاعاً نسبته 1.43%، مقارنة مع سنة 2014 ليصل إلى 110.99 (سنة الأساس 2010).⁸² وإذا فحصنا تأثير السياسة النقدية الإسرائيلية، نجد أن نسبة الفائدة التي يحددها البنك المركزي لم يكن لها أي تأثير، لا على التضخم في "إسرائيل"، ولا في فلسطين، حيث خفّض البنك نسبة الفائدة قبيل بدء سنة 2015 من 0.5% إلى 0.25% ثم إلى مستوى متدني غير مسبوق بلغ 0.1%،⁸³ واستمرت هذه النسبة حتى نهاية سنة 2015، حيث اتبع سياسة نقدية توسعية وخفّض سعر الفائدة، ولكن انكماش الأسعار ازداد، وهذا يدل على عدم تأثير سعر الفائدة، بل ربما كانت هناك أسباباً أخرى لذلك، وكذلك الأمر في الاقتصاد الفلسطيني، ونرى أن معدل التضخم قد انخفض في سنة 2015 بدلاً من الزيادة لو كان هناك أثر لخفض سعر الفائدة.

وأما بالنسبة لسعر صرف الشيكل مقابل الدولار الأمريكي، فقد سجل متوسط سعر الصرف انخفاضاً من 3.58 في 2014 إلى 3.89 شيكل في سنة 2015،⁸⁴ الأمر الذي من المفروض أن يعمل على رفع أسعار السلع، ويزيد معدل التضخم، وذلك يفعل ارتفاع أسعار الواردات، سواءً للسلع النهائية أم لرفع تكاليف إنتاج السلع المحلية، حيث إن أغلبها مستورد (الوسيط)، ولكننا وجدنا أن التضخم في

⁸¹ المرجع نفسه.

⁸² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015 (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)، ص 27.

⁸³ قاعدة بيانات البنك المركزي الإسرائيلي، موقع البنك المركزي، انظر: www.boi.org.il

⁸⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019، ص 50.



فلسطين قد انخفض، وهذا يدل على عدم وجود تأثير لسعر صرف الشيكل مقابل الدولار هذه المرة أيضاً.

في سنة 2016 سرعان ما حلّ التفاؤل حول أداء الاقتصاد العالمي بسبب تسارع وتيرة النمو في الدول المتقدمة، ومنها أمريكا و"إسرائيل"، حيث حققت الأخيرة معدلات نمو غير مسبوقه لأعوام، والذي تصاعد من بداية العام حتى نهايته، وسجل أرقاماً فاقت 5.0%⁸⁵

وقد شهد العالم في هذا العام مزيداً من انخفاض أسعار السلع الأساسية التي أثرت في معدلات التضخم في دول العالم، ففي "إسرائيل"، وللعام الثاني على التوالي تُسجل معدلات تضخم سالبة في كل أرباع سنة 2016 في ظلّ تراجع الأسعار العالمية وسجلت متوسط انكماش قدره 0.2%-، ولكن ارتفع عن معدله في العام السابق، حيث كان قد سجل 1.0%-⁸⁶

وأما في فلسطين فتم تسجيل متوسط تضخم مساوياً لما هو عليه في "إسرائيل" 0.2%- في سنة 2016، حيث انخفض مؤشر غلاء المعيشة، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، خلال هذا العام بنسبة 0.22% مقارنة بسنة 2015 ليصل إلى 110.75 (سنة الأساس 2010)، وهو الانخفاض الأول من نوعه منذ سنة 2004.⁸⁷

وكان البنك المركزي الإسرائيلي قد ثبت نسبة الفائدة الرسمية كما كانت عليه في سنة 2015، ولم يجر عليها أي تغيير طول سنة 2016، عند مستوى 0.1%⁸⁸، وبمعنى آخر لم يحاول البنك المركزي الإسرائيلي تغيير السياسة النقدية الإسرائيلية، والمتمثلة في نسبة الفائدة، وقد استمر البنك على إبقاء هذه النسبة ثابتة لأربعة أعوام متواصلة، من بداية سنة 2015 وحتى نهاية سنة 2018، ولذلك يمكن الخلاص إلى القول بأن السياسة النقدية الإسرائيلية في جانبها المتمثل في نسبة الفائدة لم يكن لها أي تأثير على

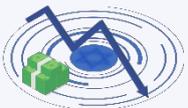
⁸⁵ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2016، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>

⁸⁶ المرجع نفسه.

⁸⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2016 (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)، ص 27.

⁸⁸ قاعدة بيانات البنك المركزي الإسرائيلي، موقع البنك المركزي، انظر: www.boi.org.il



معدلات التضخم، لا في الاقتصاد الإسرائيلي، ولا في الاقتصاد الفلسطيني، ونحن نرى أن معدلات التضخم في "إسرائيل" متدنية، بل هي انكماشية، على الرغم من سعر الفائدة المنخفض جداً فهذا يعني أن هناك أسباباً أخرى لانكماش الأسعار.

وبالنسبة إلى سعر صرف الشيكل مقابل الدولار فقد شهد ارتفاعاً طفيفاً سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث سجل 3.84 مقارنة بـ 3.89 شيكل على التوالي،⁸⁹ وعند ارتفاع سعر صرف الشيكل مقابل الدولار، فإنه يعمل على تنزيل أسعار الواردات، الأمر الذي يعمل على تخفيض معدلات التضخم، وبما أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كثيراً على الواردات، سواءً في السلع النهائية أم في استيراد السلع الوسيطة التي تدخل في تصنيع السلع المحلية، وهكذا نجد أن ارتفاع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار جاء لصالح انخفاض أسعار الاستهلاك المحلية بعد الحدّ من ارتفاع كلفة الواردات.



استمر التفاؤل حول أداء الاقتصاد العالمي في سنة 2017 وظهرت مؤشرات تعافٍ بطيء في وتيرة النمو والانتعاش في مستويات الاستثمار الخاص والإنتاج الصناعي والتبادل التجاري، وعلى عكس هذه الوتيرة شهد الاقتصاد الإسرائيلي تراجعاً بطيئاً استمر حتى نهاية سنة 2017 حيث

بدأ العام بنسبة نمو 0.1% وانتهى بنسبة 3% على خلفية تراجع الصادرات، إثر مكوث الاقتصاد الإسرائيلي تحت وطأة قوة سعر صرف الشيكل مقابل الدولار الذي واصل ارتفاعه أمام العملات الرئيسية، وأما الاقتصاد الفلسطيني فقد شهد تراجعاً في النصف الأول من العام، وخصوصاً في ظلّ تواصل الحصار وتعطيل إعادة الإعمار في قطاع غزة، ولكن في النصف الثاني سرعان ما عاد الاقتصاد الفلسطيني للنشاط وسجل مستويات نمو عالية في نهاية العام.⁹⁰

⁸⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019، ص 50.

⁹⁰ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2017، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>

وسجلت "إسرائيل" معدلات تضخم قليلة جداً، متوسطها 0.3% في سنة 2017 بعد نحو 28 شهراً من الانكماش السعري المستمر في ظلّ تراجع الأسعار العالمية، وعلى المنوال نفسه كانت معدلات التضخم في فلسطين، التي ما زالت ترتفع عن مثيلاتها العالمية بشكل واضح، وترتفع الأسعار المحلية بارتفاع الأسعار العالمية للمستوردة، ولكن انخفاضها عادة ما يكون أقل من انخفاض السعر العالمي، إضافة إلى ذلك فإن التغيرات في السعر العالمي لا تنعكس محلياً بشكل فوري، بل تحتاج إلى وقت أطول، فلم تظهر آثار ارتفاع أسعار النفط والمعادن والغذاء في العالم التي حدثت في سنة 2017 على فلسطين في ذلك العام.⁹¹ ولقد سجل مؤشر غلاء المعيشة، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، خلال سنة 2017 ارتفاعاً بنسبة 0.21% مقارنة بسنة 2016 ليصل إلى 110.98 (سنة الأساس 2010).⁹² ولقد ذكرنا سابقاً أن البنك المركزي لـ"إسرائيل" أبقى على سعر الفائدة الرسمي في أدنى مستوياته دون تغيير عند 0.1%،⁹³ ولذلك لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في سعر الفائدة أي تأثير على معدلات التضخم لا في "إسرائيل" ولا في فلسطين.

وأما بالنسبة لسعر صرف الشيكل الإسرائيلي فرأينا أن الأسعار المحلية نمت أقل من 1% ونظراً لكون التضخم في فلسطين تضخماً مستورداً بالأساس فإن أثر سعر الصرف خلال سنة 2017 قد جاء لصالح انخفاض أسعار الاستهلاك المحلية، حيث إن انخفاض سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني والجنيه المصري مقابل الشيكل خلال الفترة نفسها أدى إلى الحد من ارتفاع كلفة الواردات،⁹⁴ حيث شهد سعر صرف الدولار في سنة 2017 انخفاض أمام الشيكل بأكثر من 6%، نتج عنه انخفاض في تكلفة الواردات بنسبة 3.2% حسب تقديرات سلطة النقد وهو ما أسهم بشكل عام في إحداث

⁹¹ المرجع نفسه.

⁹² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2017 (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018)، ص 27.

⁹³ قاعدة بيانات البنك المركزي الإسرائيلي، موقع البنك المركزي، انظر: www.boi.org.il

⁹⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2017.



ركود للمستوى العام للأسعار، وسجل سعر صرف الشيكل الإسرائيلي في سنة 2017 مقابل الدولار بالمتوسط، مقارنة لسنة 2016 3.60 مقارنة بـ 3.84 شيكل على التوالي.⁹⁵

لقد تسارع نمو الاقتصاد العالمي في سنة 2018، ولكن الاقتصاد الإسرائيلي واصل حالة التباطؤ بسبب ضعف الاستثمار الخاص، وارتفاع نسبة الواردات في ظلّ قوة شرائية أعلى للشيكل الذي واصل ارتفاعه أمام العملات الرئيسية، ولكنه بقي اقتصاداً متيناً إذ سجل معدلات نمو تجاوزت 4%، وكذلك كان الحال في الاقتصاد الفلسطيني حيث اختتم العام بنسبة نمو 3.4% في الربع الأخير.⁹⁶

واتجهت أسعار المستهلك العالمية نحو الارتفاع في أعقاب ارتفاع أسعار النفط، وارتفع معدل التضخم العالمي حتى نهاية سنة 2018 وسجل 3.5% كما ارتفعت معدلات التضخم في "إسرائيل" بالتدرج، ولأول مرة منذ ثلاث سنوات ضمن المستوى المستهدف من قبل بنك إسرائيل المركزي 1-3% وسجل متوسط التضخم لسنة 2018 كان 0.8%.⁹⁷ وفي فلسطين سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال سنة 2018 انخفاضاً مقداره 0.19%، مقارنة بسنة 2017 (سنة الأساس 2010 = 100).⁹⁸ وتذكر أن البنك المركزي الإسرائيلي قد أبقى على سعر الفائدة الرسمي كما كان في سنتي 2017 و2016 وبقية 0.1%،⁹⁹ الأمر الذي يعني عدم تأثير السياسة النقدية الإسرائيلية "الفائدة" على معدلات التضخم في "إسرائيل"، ولا في فلسطين.

وأما بخصوص سعر الصرف للشيكل الإسرائيلي لسنة 2018 فقد سجل ارتفاعاً طفيفاً جداً مقارنة بسنة 2017؛ من 3.60 إلى 3.59 شيكل، الأمر الذي يدعونا للاستنتاج أنه ربما يكون هناك بعض التأثير الإيجابي على تخفيض الأسعار للسلع المستوردة كون التضخم في الاقتصاد الفلسطيني يُعدّ تضخماً

⁹⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019، ص 50.

⁹⁶ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2018، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>

⁹⁷ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2019، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>

⁹⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأسعار والأرقام القياسية النشرة السنوية 2018 (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي

للإحصاء الفلسطيني، 2019)، ص 21.

⁹⁹ قاعدة بيانات البنك المركزي الإسرائيلي، موقع البنك المركزي، انظر: www.boi.org.il



مستورداً، لا سيّما في ظلّ اعتماد فلسطين على الاستيراد بشكل كبير حيث تشكل الواردات 2.8 ضعف الصادرات، خصوصاً وأن متوسط التضخم في فلسطين سجّل انكماشاً قدره 0.2- % مقارنة بـ 0.2% في سنة 2017 وهو أقل من المعدل المسجل في "إسرائيل" لأول مرة منذ 5 سنوات.¹⁰⁰

في سنة 2019 لم ينجح الاقتصاد العالمي في الحفاظ على النشاط الاقتصادي الذي شهدته سنة 2018، وأما الاقتصاد الإسرائيلي فقد سجل معدلات نمو جيدة بلغت 3.3%،¹⁰¹ وأما الاقتصاد المحلي فقد أظهر نزعة نمو متسقة مع ما رُصد عالمياً وأشارت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.9% مقارنة مع سنة 2018 الذي بلغت فيه نسبة النمو 1.2% بالرغم من الأزمة المالية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها فلسطين خلال سنة 2019، والتي شهدت اقتطاع الاحتلال الإسرائيلي لجزء من العائدات الضريبية من المقاصة بسبب قيام الحكومة الفلسطينية بدفع رواتب لعائلات الأسرى والشهداء والجرحى، والذي أدى إلى رفض الحكومة الفلسطينية لاستلام العائدات منقوصة، وبالتالي لاحتجازه لأموال المقاصة لأكثر من ستة أشهر متواصلة.¹⁰²



وعلى خلفية تراجع نشاط الاقتصاد العالمي، واصلت معدلات التضخم العالمية الانخفاض في سنة 2019 نتيجة الهبوط في أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، ولا سيّما النفط والغذاء في ظلّ انهيار اتفاق "أوبك OPEC"، إذ تراجع التضخم في الدول المتقدمة

دون 2%، وفي "إسرائيل" سُجلت مستويات تضخم مقارنة لما كان عليه الحال في سنة 2018 حيث سجل متوسط التضخم 0.6% مقارنة بـ 0.8% في العام السابق.¹⁰³ وسجل مؤشر غلاء المعيشة، الرقم

¹⁰⁰ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2019، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>

¹⁰¹ المرجع نفسه.

¹⁰² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019، ص 16.

¹⁰³ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2019، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>



القياسي لأسعار المستهلك، في فلسطين خلال سنة 2019 ارتفاعاً نسبته 1.58% مقارنة مع 100.11 لسنة 2018 ليصل إلى 101.58 (سنة الأساس 2018 = 100).¹⁰⁴

وإذا ما نظرنا إلى متوسطات التضخم في فلسطين و"إسرائيل"، نجد أن الاقتصاد الإسرائيلي قد تراجع فيه التضخم، وسجل 0.6% مقارنة بـ 0.8% في سنة 2018، وأما الاقتصاد الفلسطيني فقد ارتفع معدل التضخم ليُسجل 1.6% مقارنة بـ 0.2-0% في سنة 2018، وإذا ما بحثنا في أسباب ذلك في نسبة الفائدة الرسمية التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي، نجد أنه في اليوم الأول من سنة 2019 تمّ رفع نسبة الفائدة من 0.1% إلى 0.25% واستمرت هذه النسبة حتى نهاية العام.¹⁰⁵ وقد انعكس هذا فعلاً بنزول طفيف لمعدل التضخم في "إسرائيل" كما أسلفنا، ولكن معدل التضخم في فلسطين قفز بشكل ملحوظ، ولأول مرة منذ بداية 2016، وهذا يجبرنا أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية أي تأثير على معدلات التضخم الفلسطينية.

وأما بالنسبة لمتوسط سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار فللعام الثاني على التوالي يسجل ارتفاعاً طفيفاً يكاد لا يُذكر، حيث سجل 3.58 مقارنة بـ 3.59 شيكل في سنة 2018،¹⁰⁶ ومع ذلك فإن معدلات التضخم في فلسطين سجلت ارتفاعاً ملحوظاً حيث إنه من المفروض أن يعمل ارتفاع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار على تخفيض أسعار الواردات، وبالتالي ينعكس على تخفيض معدلات التضخم كون الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كثيراً على الواردات، ويُعدّ التضخم في فلسطين تضخماً مستورداً، الأمر الذي يدعونا إلى الاستنتاج أن هناك أسباباً أخرى، وربما كثيرة للتضخم في فلسطين، قد يكون أحدها مثلاً استيعاب عمال الضفة الغربية في "إسرائيل" والمستعمرات، فبالرغم من أن ذلك يسهم بشكل كبير واضح في تخفيف حدة البطالة، حيث بلغ عددهم خلال سنة 2019 (على سبيل المثال لا الحصر) أكثر من 140 ألف عامل، ويشكلون نحو 19% من إجمالي عمال الضفة الغربية لكن في المقابل "يترك ذلك أثره على الأجور والأسعار في فلسطين في ظل ارتفاع أجور العاملين

¹⁰⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019، ص 28.

¹⁰⁵ قاعدة بيانات البنك المركزي الإسرائيلي، موقع البنك المركزي.

¹⁰⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019، ص 50.



في إسرائيل والمستعمرات عن مثيلتها المحلية، فمن جهة يؤدي ذلك إلى الضغط على الأجور المحلية إلى الارتفاع، ومن جهة أخرى يزيد من الطلب على السلع والخدمات والجزء الأكبر منها مستورد، مما ينتج عنه مزيد من الاستيراد ومستوى أعلى من الأسعار المحلية"، ونحن نعلم أن أجرة العامل الغزي تساوي نصف أجرة العامل في الضفة الغربية، في حين أنها لا تتعدى رُبع أجرة العامل الفلسطيني في سوق العمل الإسرائيلي.¹⁰⁷

عاش العالم في عام الجائحة 2020 وضعاً استثنائياً، فدخلت الاقتصادات كافة في حلقة متواصلة من الانكماش حيث تراجع حجم الاقتصاد العالمي مع نهاية العام بواقع 33%،¹⁰⁸ وبالرغم من الأثر العميق للجائحة على الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنه أظهر صلابَةً ومرونةً قياساً للاقتصادات المتقدمة الأخرى، انعكست في تحقيق معدلات انكماش أقل في ضوء سياسات الحكومة التوسعية إلى جانب إجراءات البنك المركزي من ضحّ السيولة وتسهيل الوصول إلى الائتمان، وخفض سعر الفائدة الرسمي إلى 0.1% في 2020/4/27،¹⁰⁹ وبقيت هذه النسبة حتى نهاية العام فانكمش الاقتصاد الإسرائيلي بواقع 2.4% وأما الاقتصاد المحلي فقد شهد واحداً من أسوأ الأوضاع منذ ما يزيد على عقدين من الزمن، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاقتصاد الفلسطيني بنحو 11.5% مقارنة بالعام السابق.¹¹⁰



وقد وجدت جائحة كورونا طريقها إلى أسعار السلع الأساسية بقوة وتراجعت أسعار النفط بشكل دراماتيكي وصولاً إلى أدنى نقطة على الإطلاق، ولكن في المحصلة خسر برميل النفط الخام خلال سنة 2020 نحو ثلث سعره قياساً للعام السابق، وبشكل عام انخفض مستوى التضخم في العديد من الدول المتقدمة دون المستويات المستهدفة.¹¹¹

¹⁰⁷ تقارير التضخم الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2019، في:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>

¹⁰⁸ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي (رام الله، فلسطين: سلطة النقد الفلسطينية، 2020)، ص 2 و 3.

¹⁰⁹ قاعدة بيانات البنك المركزي الإسرائيلي، موقع البنك المركزي، انظر: www.boi.org.il

¹¹⁰ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، ص 1-7.

¹¹¹ المرجع نفسه، ص 12.



وفي "إسرائيل" واصلت أسعار المستهلك انكماشاً وسجلت ما نسبته 0.7- % مقارنة بـ 0.6% في سنة 2019، خصوصاً بسبب الإغلاقات وتعطل كثير من الأنشطة الاقتصادية.¹¹² وأما في فلسطين فيُعد التضخم من المعدلات المنخفضة نسبياً مقارنة بالمعدلات الاقليمية، وفي ظلّ حالة الركود وتراجع مستويات الطلب والاستهلاك تراجعت الأسعار المحلية أسوءً بالاتجاه السائد عالمياً، وبشكل عام أسفرت التطورات عن انكماش المستوى العام للأسعار في فلسطين، وسجل 0.7- % هابطاً عن معدل التضخم المسجل في سنة 2019، والبالغ 1.6%.¹¹³

وكان البنك المركزي الإسرائيلي قد خفّض نسبة الفائدة الرسمية في 2020/4/27 من 0.25% إلى 0.1% وثبتت هذه النسبة حتى نهاية سنة 2020،¹¹⁴ ولكننا نرى أن نسبة التضخم نزلت من 0.6% إلى نسبة انكماشية مقدارها 0.7- %، وهذا يعني أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية في هذا الجانب أي أثر لا في الاقتصاد الإسرائيلي ولا في الاقتصاد الفلسطيني؛ إذ انخفض المستوى العام للأسعار أيضاً وسجل نسبة تضخم مساوية لتلك التي في "إسرائيل" 0.7- % مقارنة مع 1.6% في سنة 2019.

وأما بالنسبة لمتوسط سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار فقد سجل ارتفاعاً ملحوظاً كان متوسطه 3.44 في 2020 مقارنة بـ 3.58 شيكل في سنة 2019،¹¹⁵ وهو الأمر الذي عمل على الحدِّ



من أسعار الواردات والتي انعكست على تقليل نسب التضخم في الاقتصاد الفلسطيني كونه يعتمد بشكل كبير على الواردات، ويُعدّ التضخم في فلسطين في جزء مهم منه تضخماً مستورداً، حيث سجل انكماشاً بـ 0.7- % مقارنة بـ 1.6% في سنة 2019.

¹¹² سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التضخم الربعي (رام الله، فلسطين: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2020)، ص 13.

¹¹³ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي (رام الله، فلسطين: سلطة النقد الفلسطينية، 2020)، ص 12.

¹¹⁴ موقع البنك المركزي الإسرائيلي، انظر: www.boi.org.il

¹¹⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020.

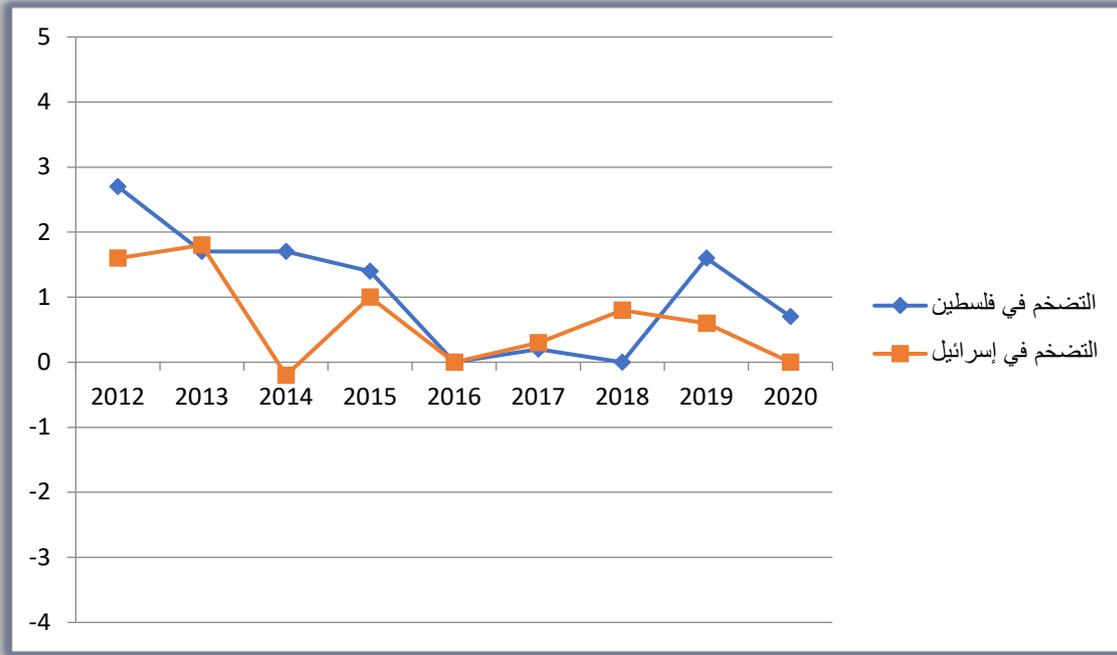
وأخيراً... نرفق جدول معدلات التضخم السنوية في فلسطين و"إسرائيل" خلال الفترة 2012-2020:

معدلات التضخم السنوية في فلسطين و"إسرائيل" خلال الفترة 2012-2020¹¹⁶

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
فلسطين	2.7	1.7	1.7	1.4	-0.2	0.2	-0.2	1.6	-0.7
"إسرائيل"	1.6	1.8	-0.2	-1.0	-0.2	0.3	0.8	0.6	-0.7

والشكل التالي يوضح تطور معدلات التضخم السنوية في فلسطين و"إسرائيل" في الفترة

2020-2012



وكما يبين الشكل السابق اتساقاً كبيراً في تغيرات وحركة معدلات التضخم في فلسطين مع حركات وتغيرات معدلات التضخم الإسرائيلية، وفي خلاصة هذا الفصل، لقد اكتشفنا القيود التي تعاني منها سلطة النقد الفلسطينية وخصوصاً بسبب عدم قدرتها على إصدار عملة وطنية، والخسائر الكبيرة المترتبة على ذلك، وقد وجدنا تناسقاً في تغيرات حركة معدلات التضخم الفلسطينية مع تغيرات معدلاتها في

¹¹⁶ المرجع نفسه؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015؛ وتقارير التضخم الربعية الصادرة عن

سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 2012-2020، في: <https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>



"إسرائيل"، ولكن لم يكن لسعر الفائدة الرسمي الذي يحدده البنك المركزي الإسرائيلي أي تأثير إيجابي أو سلبي على معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني في أي سنة من سنوات الدراسة بين 2012-2020، وأما بالنسبة لتأثير سعر صرف الشيكل الإسرائيلي فقد كان له الأثر الإيجابي في تخفيض معدلات التضخم في غالب سنوات الدراسة، عدا السنوات 2012، و2014، و2015.

الخلاصة والاستنتاجات:

لقد حاولت هذه الدراسة تتبع مشكلةً مهمةً من المشاكل الكثيرة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، ألا وهي مشكلة التضخم التي تختلف في ظروفها ومحيطها ومسبباتها عن التضخمات التي تعاني منها كل الاقتصاديات الناشئة والنامية، سواءً في المنطقة المحيطة أم في بقية أنحاء العالم، وذلك لسبب رئيس ومهم وهو: الخضوع والتبعية الاقتصادية شبه التامة للاقتصاد الإسرائيلي، والظروف الاحتلالية والحصار والتضييق، وليس انتهاءً بمقييدات اتفاق باريس الاقتصادي، حيث حاولت هذه الدراسة إظهار تلك التبعية من خلال استطلاع محاور العلاقة الرئيسة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي.



ولقد ركزت الدراسة على مشكلةٍ مركبةٍ ومصيريةٍ في الاقتصاد الفلسطيني، وهي في الحقيقة عدم وجود سياسة نقدية فلسطينية تمكنها من علاج مظاهر التضخم عبر أدواتها المختلفة، وبالرغم من إنشاء سلطة النقد الفلسطينية التي من المفروض أن تقوم بجميع وظائف البنك المركزي والمسؤول الرئيس عن

تنفيذ أدوات السياسة النقدية، إلا أنها، سلطة النقد، لم تحظَ بأهم وظيفة من وظائف البنك المركزي، ألا وهي إصدار العملة الوطنية، الأمر الذي أفقد سلطة النقد أهم أدواتها؛ التحكم في عرض النقود والتأثير على حجم التداول النقدي، بالإضافة إلى التأثير على أسعار الفائدة وتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية، كما أنه حرم الاقتصاد الفلسطيني من الحصول على عائد الإصدار، عائد سك العملة "السينيوريج" والتي قدرتها كثير من الأبحاث الرسمية وغير الرسمية ما بين 2-5% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، كما حرّمها من إمكانية إصدار سندات وأذونات الخزينة بالعملة الوطنية.

ولقد سمح اتفاق باريس الاقتصادي بتداول ثلاث عملات أجنبية في الاقتصاد الفلسطيني (الشيكل الإسرائيلي، والدولار الأمريكي، والدينار الأردني) كبديل "مؤقت" لوجود عملة وطنية، وهو الأمر الذي عرّض الاقتصاد الفلسطيني لمخاطر تذبذبات أسعار صرف هذه العملات، نتيجة لعوامل داخلية في اقتصاديات الدول المصدرة لتلك العملات، وقد قُدّرت خسائر تذبذب سعر صرف الشيكل لوحده في إتمام المعاملات التجارية المختلفة، بنحو 500 مليون دولار سنوياً، وكما أنه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الواردات الفلسطينية والتي تتأثر بمعدلات التضخم في موطن هذه الواردات، مما يسبب في استيراد التضخم من هذه البلدان إلى الاقتصاد الفلسطيني. وبسبب عدم وجود سياسة نقدية فلسطينية حقيقية تعالج مشكلة التضخم، حاولت هذه الدراسة البحث في إمكانية وجود تأثير للسياسة النقدية الإسرائيلية على هذه المشكلة؛ من خلال فحص تأثير الفائدة الرسمية التي يحددها البنك المركزي بالإضافة إلى سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار، فوجدنا أن التغيرات في معدلات التضخم في فلسطين كانت متسقة مع التغيرات في معدلاتها في "إسرائيل"،



حيث ظهرت معدلات التضخم الشهرية في فلسطين مترامنةً مع معدلات التضخم الشهرية في "إسرائيل"، مما عكس درجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وخصوصاً في مجال التبادل التجاري والذي عمل على استيراد التضخم من "إسرائيل".



وقد اكتشفت الدراسة أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية المتمثلة في نسبة الفائدة الرسمية التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي أي تأثير على مستويات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، على الأقل في فترة هذه الدراسة بين سنتي 2012 و2020، وهو الأمر الذي يُعدّ نفيًا للفرضية الرئيسة عندما يكون المقصود بنسبة الفائدة. وأما فيما يتعلق بسعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار، والذي هو عبارة عن اشتقاق للسياسة النقدية الإسرائيلية، فقد كشفت هذه الدراسة، أن هناك تذبذباً وتبايناً في تأثير سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، إيجابي في بعض السنوات، وسلب في سنوات أخرى، وفقاً لارتفاع أو انخفاض سعر الصرف، خصوصاً وأن الاقتصاد الفلسطيني لم يكن قادراً حتى الآن التخلي عن الشيكل الإسرائيلي في معاملاته التجارية المختلفة، وذلك في ظلّ سريان مفعول اتفاقية باريس الاقتصادية بالرغم من انتهاء المدة الافتراضية لهذه الاتفاقية منذ نحو عشرين عاماً، وهو الأمر الذي يُعدّ إثباتاً للفرضيات الأولى والثالثة من الفرضيات الفرعية.

وهذا يدلّ على وجود أسباب أخرى للتضخم في الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً كونه يُمثل سوقاً صغيراً مفتوحاً معرضاً للتضخم المستورد، يتأثر بارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل البترول، ومؤشرات أسعار الغذاء العالمية، والتي تحتل الوزن الأكبر في سلة المستهلك الفلسطيني، حيث إن التضخم في الاقتصاد الفلسطيني يُعدّ أيضاً تضخماً هيكلياً ينتج عن زيادة أسعار تكاليف الإنتاج، وبالتالي أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يُحدث إقبلاً متزايداً على الواردات، والتي تؤدي إلى تأثير ميزان المدفوعات سلباً، وبالتالي ارتفاع نسب ومعدلات التضخم، حيث يعتمد الاقتصاد الفلسطيني في إنتاجه بشكل كبير على المواد الخام المستوردة من الخارج عن طريق "إسرائيل"، أو من "إسرائيل"، بالإضافة إلى اعتماده كثيراً على السلع النهائية المستوردة، وهو الأمر الذي يُعدّ إثباتاً للفرضية الثانية من الفرضيات الفرعية.

1. ضرورة إعادة النظر في اتفاق باريس، وبما يتناسب مع حاجات المواطن والاقتصاد الفلسطيني.



2. مطالبة "إسرائيل" بتعديل الاتفاق الاقتصادي من خلال

ضغوط إقليمية ودولية بعد إظهار مساوئ ومضار هذه الاتفاقية، وذلك عن طريق إحراج "إسرائيل" أمام الرأي العام الدولي، خصوصاً وأن "إسرائيل" تطالب بتقديم الشق الاقتصادي على الشق السياسي ولكن من دون الموافقة على مطلب "إسرائيل" في ذلك.

3. وبما أن سلطات الاحتلال تعارض إصدار عملة وطنية فلسطينية حتى الآن استناداً إلى بروتوكول باريس،

يجب مطالبتها وبأثر رجعي بدفع كافة المستحقات المالية الناجمة عن عائد الإصدار "السينيوريج" لاستخدام الشيكال في المناطق الفلسطينية.

4. تكوين صندوق للاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية القابلة للتداول لدعم عرض النقد وضمن

استقراره في مواجهة أي أخطار أو هزات مفاجئة يُمكن أن تؤدي إلى زعزعة الثقة فيه، أو تذبذب قيمته مما قد يؤدي إلى اضطراب في المستوى العام للأسعار واستخدام هذه الاحتياطات لإطفاء العملات المتداولة بنجاح.

5. لتقليص حجم الفائض من الشيكال يجب على سلطة النقد والسلطة الفلسطينية أن تعمل على تشجيع

المواطنين على تقليص استخدام الشيكال كوسيط للتبادل التجاري؛ وذلك من خلال تشجيع استخدام الدينار والدولار في الصفقات التجارية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال حوافز إجرائية، وعندها يمكن أن تبدأ الحكومة بدفع الرواتب وتسديد التزاماتها بغير الشيكال.

6. التفكير جيداً في مسألة إصدار عملة وطنية بعد إجراء الدراسات اللازمة والتحضيرات المطلوبة، والضغط

على الاحتلال لإجباره على الموافقة ودون تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية في هذا الشأن، ثم ربط هذه العملة بسلّة من العملات التابعة للشركاء التجاريين بعد محاولة زيادة هؤلاء الشركاء.



The Impact of Israeli Monetary Policy on Palestinian Inflation

Mohammad Ahmed Alhaj Saleh Reshiq

Abstract

This study aims at exploring the impact of Israeli monetary policy on Palestinian inflation rates in 2012–2020, using descriptive analytical methods, while focusing on three independent variables: Interest rates set by the Central Bank of Israel, the exchange rate of the Israeli shekel against the dollar, and Israeli inflation rates. The study concludes that the monetary policy of the Central Bank of Israel concerning the official interest rates did not impact Palestinian inflation rates in 2012–2020.

As for the impact of the Israeli shekel exchange rate against the dollar, it was positive in some years, and negative in others, depending on the increase or decrease of the Israeli exchange rates. There is no doubt that inflation rates in Palestine are associated to Israeli ones .

The most important recommendations of the study are: the Paris Agreement must be reconsidered in a way commensurate with the needs of the Palestinians and the Palestinian economy; demanding the occupation to pay the dues resulting from the loss of the issuance proceeds, due to the use of shekel in the Palestinian territories; and commercial transactions in Israeli shekels must be decreased and replaced by transactions that depend on the Jordanian dinar and the US dollar.

Keywords:

Monetary Policy	Inflation	Palestinian Economy
------------------------	------------------	----------------------------

